

AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 002511-115 517 700 Cables: OAU, Addis Ababa
website : www.africa-union.org

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الخامسة والعشرون

ملايو، غنيا الاستوائية، 20-24 يونيو 2014

الأصل: إنجليزي

EX.CL/859 (XXV)

التقرير المرحلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للاتحاد الأفريقي عن التقدم في انتخاب الأعضاء

التقرير المرحلي عن انتخابات المؤتمر العام الدائم الثاني للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للاتحاد الأفريقي

1- يذكر المجلس أنه اعتمد المقرر EX.CL/DEC.716 بشأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي خلال دورته العادية الحادية والعشرين المنعقدة في أديس أبابا ، إثيوبيا في يوليو 2012 . كلف هذا المقرر ، من بين أمور أخرى ، المفوضية باتخاذ الترتيبات اللازمة لإجراء الانتخابات للمؤتمر العام الدائم للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في التاريخ المحدد وفقا للمقرر EX.CL./DEC.656(XXI) والنظام الأساسي للمجلس .

إطار الانتخاب:

2- استجابة لذلك شرعت المفوضية في وضع إطار الانتخابات الذي من شأنه تسهيل إنجاز هذه المهمة في التاريخ المحدد. ويتضمن الإطار أربعة عناصر أساسية على هي:

- أ. **الدعوة لتقديم الطلبات:** قبل انعقاد مؤتمر القمة، قامت الأمانة في المفوضية بالدعوة لتقديم الطلبات يوم 29 يونيو عام 2012 علما بأن الفترة القانونية للمؤتمر الأول للمجلس الاقتصادي والاجتماع والثقافي سوف تنتهي يوم 7 سبتمبر 2012. وبعد صدور قرار القمة، حددت المفوضية موعدا نهائيا هو 31 اغسطس 2012 لاستلام الطلبات.
- ب. **عملية استلام وفرز الطلبات:** قامت الأمانة العامة في المفوضية بعملية استلام الطلبات ووضع العلامات عليها للعضوية على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية وفقا للنظام الأساسي. كلفت الأمانة العامة بفهرسة جميع الطلبات وإرسال الإقرارات ولكن دون اتخاذ قرارات بشأن التقييم أو الأهلية.

ج. إجراءات للتحقق وتقييم الأهلية: قام رئيس المفوضية بإنشاء لجنة مشتركة بين الإدارات تضم جميع أقسام المفوضية ذات الصلة بما في ذلك مكتب الرئيس ونائب الرئيس والأمانة في مديرية المجتمع المدني والمهجر الأفريقي و مكتب المستشار القانوني ومديرية التخطيط الاستراتيجي ومكتب المراجعة الداخلية ومديرتي المالية والمؤتمرات لتقييم وفحص الطلبات وتحديد أهلية المرشحين للعضوية وفقا للمادة 6 من النظام الأساسي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي التي تحدد المعايير للعضوية. وعمل ممثل مكتب الرئيس رئيسا للجنة

د. إدارة الانتخابات: اسند إلي مكتب المستشار القانوني مسؤولية وضع المبادئ التوجيهية الانتخابية وإجراء الانتخابات وفقا لذلك.

نتائج عملية التحقق والتقييم

3- حددت اللجنة الخطوط الزمنية لهذه العملية وكان من المتوقع أن تسهل نتائج عملية التحقق اجراء انتخابات مبكرة بين شهري سبتمبر وأوائل نوفمبر 2012. بيد أن، العملية قد تأخرت وتم تمديد الدعوة لتقديم الطلبات مرتين لأن عملية التقييم شملت عددا قليلا من المرشحين المؤهلين. وقد تم استلام عدد وافر من الطلبات ولكن الذي يتناسب مع المؤهلات المطلوبة كان محدود جدا . اجتمعت اللجنة مرتين من 10-12 أكتوبر 2012 ومن 5-7 مارس 2013 لاستعراض مئتين وتسعة عشر طلبا (219) من الطلبات الواردة من المنظمات غير الحكومية الأفريقية منها اثنان وخمسون فقط (52) تتطابق مع متطلبات الأهلية المحددة في النظام الأساسي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. خلصت اللجنة إلى أنه إذا كان تقرر اجراء الانتخابات على هذا الأساس بما في ذلك الحالة التي يوجد فيها مرشح واحد فقط ، فإن العدد الإجمالي للعضوية سيكون سبعة وثلاثين (37) من العدد المطلوب وهو مائة وثلاثين (130) عضوا، باستثناء العشرين (20) منظمة من

المهجر الأفريقي حيث إن إطار مشاركتهم لم يتم وضعه. ومن المعتقد أن سبعة وثلاثين (37) عضواً لن يكونوا قادرين على العمل نظراً لعدم اكتمال النصاب القانوني، ولا يمكن على أي حال، الاضطلاع بمهام المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي على نحو فعال. ثم أوصت اللجنة بتأجيل الانتخابات لتمكين عدد كاف من التمثيل وانتشار التوازن الإقليمي لمنظمات المجتمع المدني من الدول الأعضاء الأربع والخمسين (54).

تمديد الدعوة لتقديم الطلبات

4- وقبلت اللجنة هذه التوصية وقامت بتمديد الدعوة لتقديم الطلبات حتى 30 يونيو 2014 للسماح لمجموعة أوسع بتقديم طلباتها للعضوية في محاولة تحقيق النصاب القانوني. في سياق المشاورات بين الإدارات حول تقرير اللجنة، لاحظ مكتب المستشار القانوني أن النصاب القانوني يكتمل بحضور حوالي ستة وستين (66) عضواً. وقد اجتمع ممثلو المجتمع المدني الأفريقي أيضاً مع رئيس المفوضية للتعبير عن قلقهم إزاء التأخير في عملية انتخابات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. لاحظت منظمات المجتمع المدني الأفريقي أن اللجنة قد واجهت مشكلة مماثلة في فترة المؤتمر العام المؤقت تحت إشراف البروفيسور وانجاري ماثاي ولكن تم التغلب على العقبة قبل الشروع في حملة التوعية التي مكنته من الحصول على العدد المطلوب والتوازن الإقليمي وانتشار المرشحين. أقرت اللجنة وجهة نظر المجتمع المدني بوصفهم أصحاب المصلحة، وسعت إلى موازنة وجهات نظرهم في البحث عن حل لهذه المشكلة.

تأملات حول العملية

5- يتضمن طلب التوعية نتيجتين منطقتين. فإنه يتطلب مرحلة أطول مما كان متوقفاً في البداية. وإن العملية تتطلب شهرين أو ثلاثة أشهر للتنفيذ ومرحلة تخطيط من شأنها أن تسهل جولات التوعية وحملات التحفيز عبر الدول أو المناطق المختلفة مع التركيز على

"المناطق البؤر" حيث يوجد مرشح واحد أو لا يوجد لديها مرشحون مؤهلون. ثانياً، فإن ذلك يتطلب تحويل النفقات. وإن ميزانية 2014 تم الانتهاء منها في وقت سابق من عام 2013 مع افتراض ضرورة استكمال عملية انتخابات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بحلول ديسمبر عام 2013. وهكذا، وضعت حكماً لوظائف قانونية عادية. وعملية، من الضروري، اعتماد عناصر وبنود الإنفاق وبنود الميزانية لدعم التوعية الانتخابية وحملات التحفيز.

6- وفي ضوء هذا، قررت اللجنة تمديد الدعوة لتقديم الطلبات حتى 30 يونيو 2014، ووضع استراتيجية للتوعية وحملة التحفيز تتضمن تمديد الدعوة الأخيرة لتقديم الطلبات حتى أغسطس عام 2014 ويتم التشاور مع المجلس من خلال لجنة الممثلين الدائمين حول تقديم التوصيات بشأن طريق المضي قدماً.

الاعتبارات الأساسية

7- وفي تقديم التوصيات للنظر فيها، ترى اللجنة أنه من الضروري توفير معلومات مستكملة عن الوضع الراهن. اعتباراً من الآن، وبعد الدعوة الثالثة لتقديم الطلبات، تلقت اللجنة ثلاثمائة وثلاثة (303) طلباً، بزيادة قدرها (90) أكثر من سابقتها. بعد تقييم هذه الطلبات، اعتبر حوالي أربعة وستين (64) مرشحاً مؤهلين بما في ذلك خمسة وخمسون (55) طلباً على المستوى الوطني، وثلاثة على المستوى الإقليمي وستة (6) على المستوى القاري. لاحظت اللجنة المشتركة بين الإدارات أنه إذا كان من المقرر إجراء الانتخابات على هذا الأساس على جميع المستويات حتى في البلدان التي لديها مرشح واحد (1) أو مرشحان اثنان فقط (2) مؤهلان (الوطنية والإقليمية والقارية)، فإن العدد الإجمالي من الأعضاء المنتخبين سوف يكون اثنين وأربعين (42) من العدد المطلوب وهو مائة وثلاثون (130) عضواً متوقعاً (باستثناء عشرين (20) عضواً من المهجر). وقد لاحظ مكتب المستشار

القانوني أن النصاب القانوني المطلوب سيكون ستة وستين (66) عضوا ولأن هناك أيضا ستة (6) أعضاء مرشحين من اللجنة بالتشاور مع الدول الأعضاء (المادة 4 (د) من النظام الأساسي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي)، فإن العدد المطلوب لاكتمال النصاب القانوني سيكون حوالي ثمانية عشر (18) مرشحا اضافيا ويمكن الافتراض بأن هذا النقص قد يحدث من خلال حملة التوعية والتحفيز التي تستمر حتى نهاية شهر أغسطس عام 2014 وهذا من شأنه أن يمكن من اجراء هذه الانتخابات أن تجرى في أواخر أكتوبر أو أوائل نوفمبر عام 2014.

8- لحملة التوعية فوائد أخرى. من شأنها ان تساعد على تنشيط أجندة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وتعبئة المجتمع المدني الأفريقي بشأن أهدافه وتقييم مساهمته في الاتحاد الأفريقي وتنشيط برنامجه المرتكز على الشعوب لمصلحة الجميع.

9- وحتى مع ذلك، هناك قضية أوسع أيضا تتطلب اهتماما عاجلا. وإن نتائج عملية التقييم والتحقق للجنة تبرز حقيقة أن معظم منظمات المجتمع المدني غير مؤهلة لأنها لا تستطيع تلبية شروط الأهلية المنصوص عليها في المادة (6) من النظام الأساسي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن "الموارد الأساسية لهذه المنظمات يجب الا تقل عن خمسين (50%) من مساهمات أعضاء المنظمات". رأت اللجنة أنه اذا تم تخفيض هذا الحد إلى ثلاثين (30%) ، فإنه سيسهل القاعدة الانتخابية المناسبة لتفعيل مؤتمر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي المقبل. "ان مواطن الضعف تكمن في متطلبات المؤهلات المالية" وبالتالي، فهي شروط تأهيل مالي. مشاورات لجنة الممثلين الدائمين نصت على هذا الشرط الذي وافق عليه المجلس يؤدي إلى اعتماد النظام الأساسي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي . قد تم التأكيد على ضرورة قيام المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي كجهاز سياسي على "الأصوات الأفريقية الأصيلة" التي لا يمكن التحكم تم التحكم فيها عن بعد وليس وحيا ينزل من السماء. وبالتالي، فإنها حددت المتطلب المالي للمنظمات غير الحكومية الأفريقية. "ويشكل الشرط الآن تحديا لأن العديد من المنظمات غير الحكومية المؤهلة سابقا الراعية قد جذبت اهتمام الراعين من الخارج، الذي كانت

أعضاء في المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ولكن تعد أعضاء فيه في وقت لاحق.

بحث التوصيات والخيارات

10- مع الأخذ في الاعتبار ما سبق، توصي اللجنة بالخيارات التالية للبحث من قبل لجنة الممثلين الدائمين والمجلس:

أ) بأن يأتي تعليق و/أو تخفيض معايير الأهلية (50%) من الموارد المالية من مساهمات الاعضاء: رأت اللجنة المشتركة بين الإدارات أن "وتعليق هذا المعيار سيكون له أثير على جعل الكثير من المرشحين مؤهلين وأن العديد من المرشحين سيكونون مؤهلين إذا كانت حصة المساهمات المالية للأعضاء في حدود (30%). "عند النظر في هذا الخيار، يتضح أنه يحتاج المجلس إلى التفكير مليا في الاهتمامات التي أثيرت حول هذا الحكم أصلا، وأن منظمات المجتمع المدني التي لها صوت في العملية السياسية ينبغي أن تتقاسم خصائص الأصالة والشرعية كأصحاب مصلحة وألا تكون "منظمات غير الحكومية " مدفوعة من الخارج. وعلاوة على ذلك، فإن تخفيض نسبة المساهمة الداخلية (50%) الى ثلاثين (30%) سيسبب مخاطر وعدم الاتساق الداخلي. تتطلب معايير منح صفة المراقب لدى الاتحاد الافريقي أن يأتي (66%) من المساهمة في الموارد من الداخل. وهل ستحتاج منظمات المجتمع المدني التي لها صفة مراقب الى (66%)، في حين تحتاج منظمات المجتمع المدني في المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، الذي وهو جهاز السياسة، إلى أقل من نصف (66%) إذا تم تخفيض شرط المساهمة الى (30%)؟ وهل يتطلب صانع السياسة أقل من نصف المتطلبات للمنظمة التي لها صفة مراقب؟ كيف يمكن أن يؤثر هذا على النفوذ الخارجي على عملية صنع السياسية؟

ب) تمديد الدعوة للطلبات المتطابقة مع حملة التوعية والتحفيز للحصول على مجموعة كافية من المرشحين على الحد الأدنى وفوق المتطلبات: استنادا إلى تجربة المؤتمر المؤقت للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي على النحو الذي دعا إليه المجتمع

المدني، واللجنة، وقد شرعت لجنة الممثلين الدائمين والمجلس في السماح للمفوضية بتمديد الدعوة لتقديم الطلبات إلى أغسطس عام 2014 لاستيعاب حملة التوعية والتحفيز الملائمة في يوليو / أغسطس عام 2014. سوف تركز الحملة على الدول والأقاليم التي ليست لديها طلبات كافية. تسير وفقا لتجربة المؤتمر المؤقت، يتوقع أن يحقق هذا نتائج فوق الحد الأدنى من المتطلبات. ومع ذلك، فإن هذا الخيار يتطلب تحويل بعض النفقات لدعم متطلبات الحملة. هناك موارد كافية في الميزانية الحالية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لدعم هذا الخيار وإذا استقطب الدعم، يمكن لعملية التوعية أن تبدأ على الفور بعد مؤتمر القمة. وهذا من شأنه أن يسمح بإنشاء المؤتمر الثالث للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في أواخر أكتوبر أو الأسبوع الأول من شهر نوفمبر عام 2014.

(ج) المؤتمر العام المؤقت لمدة سنتين. و الخيار الثالث هو السماح للتجمع الحالي من المرشحين بإنشاء مؤتمر مؤقت للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي يكون يدوم لسنتين (2) ، يتم خلال هذه الفترة مراجعة النظام الأساسي وعمليات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بما في ذلك معايير العضوية على أساس تجربة السنوات العشر الماضية.

(د) الجمع بين الخيارين (ب) و (ج): يتضمن الخيار الرابع والأخير الخيارين (ب) و(ج). وهذا يشمل حملة التوعية بالانتخابات ولكن النتيجة، سواء حققت أو لم تحقق عددا كافيا من المرشحين، من شأنها أن تؤدي مرة أخرى إلى إنشاء المؤتمر المؤقت لمدة سنتين. وفي خلال السنتين ، فإن المؤتمر المؤقت يعمل مع الأجهزة المختصة في الاتحاد، وخاصة المفوضية، ولجنة الممثلين الدائمين والمجلس لإعادة النظر في النظام الأساسي وعمليات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بغية تعزيز طرائق عمله. وفي هذا السياق، قد يكون من المفيد التدقيق في الخيارات المختلفة حول أغراض ووظائف الجهاز نفسه وكيفية التأكد من أن دستورها وعضويتها يتطابقان مع المهام التي من المتوقع أن يقوم الجهاز بأدائها.

الخاتمة:

11- في الختام، تود المفوضية أن تقدم هذه الخيارات للنظر فيها بهدف التوصل إلى توجيه مناسب بشأن طريق المضي قدما في هذه العملية.

-

2014

Progress Report on the process of elections into the 2nd Permanent general assembly of the economic, social and cultural council of the Africa Union (ECOSOCC)

African Union

African Union

<http://archives.au.int/handle/123456789/4600>

Downloaded from African Union Common Repository